

دراسة التجربة الصناعية والسياسات التصنيعية لكوريا الجنوبية- الاستفادة الجزائرية من التجربة-

Study of industrial experiment and manufacturing policies of South Korea-Algerian advantage of experience-

هدوقة حسيبة

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، (الجزائر) hadouga.hassiba@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/11/14 تاريخ القبول: 2020/01/12 تاريخ النشر: 2020/02/28

ملخص:

تهدف الدراسة إلى بلورة رؤية واضحة يتم من خلالها التعرف على كيفية الاستفادة من التجربة التطويرية الصناعية في كوريا الجنوبية، حيث تم استعراض جميع المراكز والمقومات والسياسات والعناصر التي استندت إليها الحكومة الكورية الجنوبية، لإنجاح التجربة التنموية التصنيعية، وكيف للجزائر الاستفادة من هذه التجربة الرائدة.

كلمات مفتاحية: التطوير الصناعي، سياسات التصنيع، الجزائر، كوريا الجنوبية.

Abstract:

The study aims to develop a clear vision through which to learn how to benefit from the industrial development experience in South Korea, where it reviewed all the pillars, components, policies and elements that the South Korean government relied on, for the success of the industrial development experience, and how Algeria can benefit from this pilot experience

Keywords: Industrial Development, Manufacturing Policies, Algeria, South Korea.

1. مقدمة:

في عام 1960، كانت كوريا الجنوبية لا تزال تتعافى من الحرب الكورية التي دمرت اقتصادها وبنيتها التحتية، وفي عام 1961، بعد نفي سيغمان ري، والحكومة المؤقتة لشيانجمايون، وصلت إلى السلطة، السلطة العسكرية المؤقتة بقيادة الزعيم العسكري بارك تشونغ هي، في عام 1963، حيث

أسس بارك تشونغ هي الجمهورية الثالثة ، مما وضع حدا للحكم المؤقت وبشرط شكل حكومي أكثر استقرارا من الناحية السياسية، فمن خلال الجمهورية الثالثة ، استطاعت كوريا الجنوبية تطبيع العلاقات الدبلوماسية معاليابان، وتطورت الجمهورية الثالثة إلى الجمهورية الرابعة في عام 1972 خلال ثورة يوشين ، حيث تولى بارك تشونغ هي المزيد من السلطة، حيث تولى سلطة البلاد منعام 1972 حتى اغتياله عام 1979 كدكتاتور واقعي .

وفي الواقع ، كانت حكومة ري غير قادرة على تحفيز أي نمو اقتصادي ذي مغزى. ويرجع ذلك جزئيا إلى استخدام حكومة ري لسياسات التصنيع المتعلقة باستبدال الواردات، بالإضافة إلى ذلك ، كانت حكومة ري تعاني من الفساد على نطاق واسع، وقام ري بتعديل الهياكل البيروقراطية ، بالإضافة إلى ذلك ، تم تهميش التخطيط الاقتصادي، و عندما تولى بارك منصبه في عام 1961 أكد على التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية باعتبارها أهم أولوياته المحلية، ونتيجة للسياسات التي بدأت خلال فترة عمل بارك أصبحت كوريا الجنوبية في نهاية المطاف واحدة من أربعة نمور آسيوية واحدة من الدول الأساسية في معجزة شرق آسيا.

فبعد تولي بارك السلطة ، عمل على القضاء على البيروقراطية، حيث أشار بارك في وقت مبكر من فترة ولايته إلى أن الفساد السياسي داخل البيروقراطية لن يتم التسامح معه إلا إذا عزز أهداف التحديث الاقتصادي .

في عام 1996 دخلت كوريا إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، كان ناتجها المحلي الإجمالي لكل فرد 16.099 دولارًا أمريكيًا ، والتي تم وضع علامة عليها بزيادة 6.6 أضعاف المستوى المناظر في عام 1970 من 432,2 دولار أمريكي.

وقد حددت لجنة مستقلة للنمو والتنمية عام 2008 ، أن مستوى النمو منذ عام 1950 يتزايد بمعدل متوسط لا يقل عن 7 ٪ لمدة 25 سنة أو لفترة أطول، في كوريا، حيث يتضاعف حجم الاقتصاد تقريبًا كل عقد، وتعد كوريا هي واحدة من تلك الاقتصادات السريعة النمو.

فمن عام 1960 إلى عام 1979 ، نمت الدولة بمعدل 8 ٪ سنويًا، خلال هذه الفترة ، حيث نفذت استراتيجية التصنيع المستهدفة التي تركز على الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والصناعات الخفيفة، وبصرف النظر عن تحقيق النمو الاقتصادي المتزايد ، فقد أظهر أيضا قدرة كبيرة على التعافي من الأزمات، بعد صدمة النفط عام 1979 ، واستعادت متوسط نمو سنوي بلغ 8.8 ٪ من عام 1981 إلى منتصف التسعينات، فخلال هذه الفترة ، تحولت إلى دعم الصناعات الثقيلة الموجهة نحو سوق التصدير.

ومنذ عام 1981 إلى يومنا هذا ، أصبحت كوريا الجنوبية واحدة من الدول الرائدة في التصنيع، وهذا بفضل تبنيتها سياسات تصنيعية منذ عام 1960، فأصبحت من دولة نامية إلى أحد ضمن مجموعة العشرين لأكبر اقتصادات العالم، ومن هنا تحدد الإشكالية الرئيسية: ما هي أهم هذه السياسات التصنيعية التي اعتمدها كوريا الجنوبية؟

على هذا الأساس ، جاءت هذه الدراسة على النحو التالي: يقوم القسم الأول باستعراض استراتيجيات تطوير السياسة التصنيعية في كوريا الجنوبية، وفي القسم الثاني تم التعرض إلى الدروس المستخلصة من المعجزة الصناعية لكوريا الجنوبية، أما الجزء الثالث تم التطرق إلى الأحداث التصنيعية المختارة في الاقتصاد الكوري الجنوبي.

2-:استراتيجيات تطوير السياسة التصنيعية في كوريا الجنوبية:

لقد نظرنا في السياسات الصناعية في كوريا ما بعد الحرب، في هذا القسم ، سوف ندرس ما يجب أن تكون عليه السياسة الصناعية، كما هو موضح في مقدمة هذه المقالة ، فإن آلية السوق وعملية المنافسة

بين الشركات فعالة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والتقدم، لذا ، عندما نطبق سياسة الصناعات ، يجب أن تقتصر على التعامل مع "إخفاقات السوق".

الكثير من الاقتصاديين الحديثين يتفقون على هذا الرأي، ومع ذلك ، تنشأ اختلافات كبيرة في نطاق التدخل الحكومي وفقًا لكيفية فهمنا "فشل السوق"، على سبيل المثال ، في تحليل نظرية التنظيم الصناعي التقليدية TIO نظرية ، من الضروري تنفيذ بعض السياسات لخلق والحفاظ على البيئة التنافسية ، و التعامل مع فشل السوق ، مثل توريد السلع العامة ، والاحتكار الطبيعي والعوامل الخارجية، ولتوضيح ذلك بشكل ملموس ، فإن سياسة المنافسة هي سياسة مهمة أساسًا للاقتصاد الحر، بالإضافة إلى ذلك ، فيما يتعلق بسياسات الصناعات ، فإن السياسات التالية ضرورية أيضًا ؛ أي ، (1) سياسات البنية التحتية الصناعية ، التي ترتب القاعدة الصناعية ، (2) سياسات الاحتكار الطبيعي ، و (3) السياسات المتعلقة بالتقدم التكنولوجي ، والتي لها عوامل خارجية إيجابية وخصائص مثل السلع العامة. من وجهة النظر هذه ، سياسات الحماية للصناعات الناشئة والصناعات المتدهورة ليست مهمة ، ولكنها ضارة ، لأن هذا النوع من السياسات يتعارض مع مبدأ السوق أو آلية السوق¹.

من ناحية أخرى ، وفقًا لتحليل نظريات المنظمات الصناعية الجديدة NIO ، فإن "فشل السوق" يعني أن آلية السعر لا يمكن أن تعمل كما تظهر نظرية الأسعار، من وجهة النظر هذه ، فإن السوق الفعلي غير مثالي أصلا ، لذلك هناك مجال لتحسين الرفاهية الاقتصادية من خلال التدخلات الحكومية، لذلك ، يدرس NIO الآثار الاقتصادية للسياسة الصناعية ذات الحس الضيق نظريًا ، فتساوي كل من سياسة تشجيع المنافسة والمنافسة المقيدة للسياسة عند نقطة "التدخل في عملية السوق"، في التحليل ، يظهر أن تدخل الحكومة ، ليس فقط تدبير تنافسي ، ولكن أيضًا سياسة الحماية أو سياسة المنحى التعاوني ، يمكن أن تكون فعالة لتحقيق أداء أفضل في بعض الصناعات، مقارنة مع التحليل من قبل TIO ، فإنه يعطينا انطباعا ايجابيا إلى حد ما بالنسبة للسياسات الصناعية ذات الحس الضيق ، مثل سياسات الحماية على الصناعات الناشئة أو الصناعات المتدهورة ، والسياسات المتعلقة بالمنافسة المفرطة.

ومن المؤكد أن السوق الفعلي لا يعمل بالضرورة بشكل مثالي لتقديم أفضل توزيع للموارد، ومع ذلك ، هناك مشاكل كبيرة في تدخل الحكومة ، والتي تقوم على عدم اكتمال السوق مقارنة مع المثل النظري، بطبيعة الحال ، يشير منظرو NIO إلى مشكلة مثل "إخفاقات الحكومة"، وهذا يعني أن الحكومة الفعلية ليست قادرة ، لذا من الممكن أن يكون تدخل الحكومة سيئاً على الاقتصاد، على سبيل المثال ، قد يؤدي ذلك إلى الإضرار بالحافز لزيادة كفاءة وتنافسية المؤسسة الخاصة، فالمنافسة في السوق "عملية لاكتشاف المعرفة" ، لأن هناك فقط معرفة غير كاملة يمكننا الحصول عليها واستخدامها من أجل تحقيق كفاءة التوزيع ، فنحن بحاجة إلى أي معرفة فيما يتعلق بالطلب والعرض ، على سبيل المثال ، المعلومات حول المواد الخام والموارد ، وتكلفة الإنتاج وعلاوة على ذلك ، أذواق المستهلكين واحتياجاتهم وتغيرها، هي أنواع من المعرفة يمتلكها بشكل فردي "الإنسان على المدى الفوري" ، أي كل شخص معني مباشرة بالاستهلاك أو الإنتاج، لذا من المهم أن تعكس هذه "المعرفة المتناثرة كمعلومات مجزأة في المجتمع" على الاقتصاد، وعلى وجه التحديد ، فإن اقتصاد السوق القائم على النشاط المستقل للأفراد هو أفضل من النظم الاقتصادية الأخرى².

لذلك ، عندما نفكر في السياسة الصناعية ، يجب أن نفهم العملية الكامنة في السوق مثل تلك المذكورة أعلاه ، وننظر في ذلك من أجل الاستفادة القصوى من مزاياها، وكما ذكر أعلاه ، ففي كوريا بعد الحرب ، تم تنفيذ أنواع من تدابير تقييد المنافسة لعدة مرات في إطار التطبيق الاستثنائي لقانون مكافحة الاحتكار، ومع ذلك ، فإن معظم الصناعات في ظل المنافسة المقيدة للظروف لها ميل إلى أن تؤدي إلى أداء ضعيف إلى حد ما، لذلك ينبغي أن نعلق أهمية على مبدأ المنافسة في إنفاذ السياسة الصناعية.³

وسننظر في هذه الدراسة إلى أهم العوامل الهامة للتطوير وللتنمية الاقتصادية، باستخدام سياسات التصنيع المستخدمة في كوريا الجنوبية، والتي من أهمها:

2-1- سياسة توجيه التصدير الصناعي: من العناصر المهمة في استراتيجية التصنيع الكورية الجنوبية، تركيزها على الصادرات المصنعة، فقد تم تحديد أهداف التصدير بالارتباط مع المنتج والسوق والشركة المصدرة، وكما هو معلوم أن أرقام الصادرات "هي الإحصائيات الوحيدة التي لا يمكن تزويرها"

فقد تم تفسير الصادرات، على أنها مقياس نظيف نسبياً للقدرة التنافسية النسبية للمنتجين المحليين⁴، حيث قد تكون الشركات المحلية قادرة على فرض أسعار مرتفعة في الشركات الصغيرة المحمية و السوق المحلية، ولكن هذا لا يكون ممكناً في السوق العالمية، وقد وفر التوجه الخاص بالتصدير ومعيار التصدير تشديداً جيداً على الأداء في الأسواق الدولية كمقياس لنجاح السياسة التصنيعية الكورية والتي مرت بالمرحل التالية:

الفترة 1961-1973: الإقلاع الأولي للتصدير الصناعي.

الفترة 1973-1979: القيادة في الصناعات الثقيلة والكيميائية، ما يعرف الترويج الانتقائي.

الفترة 1980-1990: التحرير التدريجي للتجارة، والانتقال إلى سياسة أقل انتقائية في التصنيع،

الفترة 1990 فما فوق: تحرير التجارة والصادرات ذات التقنية العالية.

وفي الستينيات، كانت سياسة تبني الصادرات، هو بمثابة السير ضد تيار توافق التنمية، واختارت معظم دول العالم النامي، محاولة بناء صناعات تنتج بدائل للمنتجات المستوردة خارج الأسواق المحلية عن طريق التعريفات الجمركية المرتفعة والقيود على الواردات. وبالتالي، كان التركيز الوحيد للدول الأخرى على السوق المحلية، ومع ذلك، درست كوريا تجارب السياسة السابقة والمعاصرة لليابان واستخدمت العديد منها⁵.

فعزيزت كوريا الجنوبية، الصادرات منذ منتصف الستينات من خلال عدد من القنوات، أولاً، تم إلغاء نظام سعر الصرف المتعدد وتم تعيين سعر الصرف الوحدوي الجديد، ومن ثم تمكنت من دعم أنشطة الإنتاج الخاصة بالصناعات "ذات المنفعة النسبية" المحلية، ثانياً، فرض إعانات التصدير وتنازلات الاستيراد، فتم

ربطها بالصادرات لتحقيق أهداف صادرات البلاد، ثالثاً ، تم إنشاء مناطق ترويج صادرات التجارة الحرة، فبدأت كوريا في دفع صادراتها بالتركيز على الصادرات المصنعة من السلع البسيطة من الناحية التكنولوجية البسيطة ، مثل الملابس والأحذية والأغذية المصنعة والسلع الرياضية والألعاب، فعرفت كوريا الجنوبية، نموها الذي تقوده الصادرات من خلال التجارة الثلاثية مع اليابان، التي اعتمدت عليها لتوريد السلع الوسيطة والرأسمالية ، ومع الولايات المتحدة ، أكبر سوق للتصدير في كوريا، ومع استمرار النمو الاقتصادي والتطور الصناعي لكوريا الجنوبية، تنوعت أسواق التصدير وكذلك الهيكل الصناعي، وأصبحت من الاقتصادات النامية ذات أهمية متزايدة كسوق للتصدير، وعملت الدولة على تصدير المزيد من السلع الصناعية الثقيلة والكيميائية⁶.

2-2- سياسة تسلق سلم الميزة النسبية:

في الستينات من القرن الماضي ، اعتمدت حكومة كوريا الجنوبية، على الصناعات كثيفة العمالة، واستوردت المواد الخام والمدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية، واستخدمت العمالة الرخيصة ذات الجودة العالية، لإنتاج الصادرات مثل الملابس والأحذية.

ومع ذلك ، كانت الحكومة تدرك جيداً أن التوجه الخارجي بحد ذاته لم يكن كافياً للحفاظ على النمو، من النصف الثاني من عام 1960 ، بذلت جهوداً منسقة للانتقال إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى على طول سلسلة القيمة، من خلال القيام باستثمارات تكميلية في رأس المال البشري والبنية التحتية، في سعيها لتحديث الصناعي ، ونظرت الحكومة بشكل كامل في ما كان يجب القيام به ملئ الروابط المفقودة في سلسلة القيمة المحلية ورفع سلم الجودة ، وبذل جهوداً واعية لتحقيق هدف التنافسية الدولية ، وجاءت سلسلة تغيرات التصنيع كما في الجدول التالي:

جدول 1: تغيير تركيبة أهم الصناعات الخاصة بالصادرات الكورية المختارة (النسبة المئوية من إجمالي

(الصادرات)

1965	1975	1985	1994
المنسوجات والملابس الأحذية 30.9 %	المنسوجات والملابس الأحذية 43.9 %	المنسوجات والملابس الأحذية 32.1 %	المنسوجات والملابس الأحذية 22.7 %
الغذاء 17.5 %	الغذاء 14.1 %	الآلات الكهربائية 7.2 %	الآلات الكهربائية 20.8 %
منتجات الأخشاب والورق 11.1 %	الآلات الكهربائية 6.4 %	معدات الاتصالات 5.7 %	الكيمائيات والمستحضرات الصيدلانية 7.1 %
الآلات غير الكهربائية 1.5 %	منتجات الأخشاب والورق 5.6 %	الغذاء 4.4 %	معدات الاتصالات 6.7 %

المصدر: Adapted from World Bank

بعد استغلال كوريا الجنوبية⁷، ميزتها النسبية لتطوير الصناعات الكثيفة العمالة، عمدت إلى إنتاج المدخلات الوسيطة المستوردة من الصناعات المنبعية الأجنبية، من خلال الحصول على التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وبناء مصانع مثالية تستهدف أسواق العالم، على سبيل المثال، في سلسلة قيمة النسيج الكيميائي، قامت كوريا الجنوبية، بشكل منهجي من صناعة تصدير المنسوجات إلى صناعة إنتاج الألياف الصناعية، إلى تطوير البتروكيمائيات الأساسية حسب الجدول التالي:

الجدول 2: السمات الرئيسية للسياسة الصناعية في كوريا

الفترة الزمنية	الأنشطة ذات الأولوية	الأدوات الرئيسية
1973-1960	الصادرات بصفة عامة - القطاعات الرئيسية للصناعات كثيفة العمالة	حماية الواردات، دعم الصادرات بما في ذلك العيوب الجمركية، مخصصات الائتمان، استهداف الصادرات

1979-1973

الصناعات الثقيلة والكيميائية - نفس النحو الوارد أعلاه ، زائد:
قطاع الصلب ذو الأولوية ، الاستخدام الواسع النطاق
والبتروكيماويات ، والمعادن غير للقروض السياسية
الحديدية ، وبناء السفن ، وضخ أموال القنوات إلى
الالكترونيات والآلات. اختيار الشركات والقطاعات ذات
الشركات الكبيرة ذات أولوية كبيرة الأولوية، ومنح حوافز الاستثمار
من خلال الاعتمادات الضريبية.

1990-1980

الصادرات المصنعة والشركات تحرير الاستيراد على مراحل ،
الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى وإنهاء قروض السياسة العامة، مع
إعادة هيكلة الشركات ذات استمرار تأثير الحكومة على
أنشطة التكنولوجيا العالية ذات تخصيص الائتمان. منح حوافز
أولوية. الاستثمار للبحث والتطوير.
تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر.

1990 فما فوق

تنمية يقودها القطاع الخاص، و تحرير القطاع المالي، وفتح حساب
إعادة هيكلة "chaebol" بعد رأس المال للقطاع المالي.
أزمة 1997

المصدر: UNCTAD adapted from

لكن على الرغم من أن الاستخدام غير الكافي للقدرة كان مشكلة كبيرة في نهاية السبعينيات، إلا أن محرك الصناعات الثقيلة والكيميائي (HCI) قد وفر الأساس لكثير من الصناعات الرائدة في كوريا الجنوبية ، مثل الصلب ، وبناء السفن ، والآلات ، والالكترونيات ، والبتروكيماويات، وقد عززت الروابط بشكل كبير بين هذه الصناعات ، وكذلك الصناعات ذات الصلة مثل السيارات ، لزيادة المحتوى المحلي للصادرات، كما مكنت كوريا الجنوبية من تطوير صناعة الدفاع الخاصة بها، وتمثلت أهداف السياسة التصنيعية لكوريا الجنوبية فيما يلي⁸:

- 1-2-2 **تعميق الهيكل الصناعي:** بدفع قوي نحو صناعة كثيفة رأس المال والمهارة والتكنولوجيا ، ولا سيما استخدام المواد الوسيطة الثقيلة والسلع الرأسمالية.
- 2-2-2 **زيادة مستوى التصنيع المحلي:** بنص قوانين التصنيع المحلي الصارمة ، وإنشاء صناعات داعمة ، وحماية الموردين المحليين ، والترويج من الداخل.
- 3-2-2 **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** استبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر ما لم يكن ضروريا للوصول إلى التكنولوجيا أو التصدير ، مع تشجيع وترخيص المشاريع المشتركة .
- 4-2-2 **النهوض بالمستوى التكنولوجي:** زيادة طموح البحث والتطوير المحلي في الصناعة المتقدمة ، واتباع الاستثمار الثقيل في البنية التحتية التقنية، مع استهداف التقنيات الإستراتيجية.
- 5-2-2 **تعزيز الشركات المحلية الكبيرة:** بانتهاج حملة مستدامة لإنشاء تكتلات عملاقة خاصة ("chaebol") لتضمين الأسواق ، وتوجيه الصناعة الثقيلة ، وإنشاء علامات تجارية للتصدير⁹.

3- سياسة الإدارة الاقتصادية لمجهود التصنيع:

يتطلب محرك التصنيع جهداً كبيراً من الحكومة، فاستهلال الإقلاع الصناعي ومن ثم التنسيق لضمان استمرار المحافظة على التصنيع يتطلب تخطيطاً ومتابعة مستمرة للاقتصاد، وفي كوريا الجنوبية، كانت الهيئة الحكومية المسؤولة عن التخطيط وجهود التنسيق، أو ما تعرف بمجلس التخطيط الاقتصادي (EPB) ، الذي تم إنشاؤه عام 1961 ، حيث من الصعب تخيل التنمية الاقتصادية الناجحة في كوريا الجنوبية بدون EPB، فقد احتلت مركز هيكल السياسة الاقتصادية والتنسيق في البلاد ، وكان لها قدر كبير من السيطرة على الوزارات والوكالات الاقتصادية الأخرى.

فكان EPB مثل "وزارة فائقة" مجهزة بوظائف إستراتيجية ، مثل التخطيط التنموي ، إدارة الموازنة الوطنية ، وإدارة المساعدات ، ورأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا، علاوة على ذلك ، تم منح رئيسه رتبة نائب رئيس الوزراء ، وترأس مجلس وزراء الاقتصاد وقدم تقاريره مباشرة إلى الرئيس¹⁰ .

دام EPB في التواجد لمدة 33 سنة قبل أن يتم حله فجأة في عام 1994، وكانت إحدى أهم أدوات السياسة العامة في الاستراتيجية الصناعية هي الخطط الاقتصادية الخماسية، من عام 1962 إلى عام 1992 ، حيث وضعت الحكومة ونفذت لمدة سبع سنوات، خمس خطط للتنمية الاقتصادية، التي تحدد الأهداف والموارد المخصصة لتحقيق أهداف التحول الصناعي والنمو الذي تقوده الصادرات، ودعمت الخطط الخماسية، إنشاء القدرات المحلية عن طريق تنظيم العمل عبر عدة مجالات ، مثل الصناعة والتكنولوجيا والتجارة والتعليم والبنية التحتية.

وسعت الخطط الخماسية إلى التوصل إلى اتفاق وطني بشأن اتجاه السياسات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل، وذلك عن طريق تنسيق وجهات النظر المختلفة من مختلف شرائح المجتمع عادة ، وصممت الوزارات والوكالات الحكومية الفردية أهدافها واستراتيجياتها الخاصة ضمن نطاق ولاياتها الخاصة ، واستخدمت EPB دور المخطط الاجتماعي من خلال تنسيق تلك الخطط ومن ثم تصميم خطة شاملة نهائية كانت متماسكة على المستوى الوطني.

في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية الكورية ، أخذت الحكومة الدور القيادي في صياغة الخطط الخماسية، فكانت القضايا الرئيسية للخطط، استثمارات القطاعات بعثة رأس المال المحلي والأجنبي لتمويل هذه الاستثمارات، وحددت كل خطة من الخطط الخماسية الأهداف الرئيسية ، وأدخلت سياسات انتقائية وموارد موجهة لتحقيقها.

ومع نمو الاقتصاد، تصبح الهياكل الاقتصادية أكثر تعقيدًا ، فأصبحت استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تقودها الحكومة أقل فعالية.

ومن ثم ، تطورت الخطة الخماسية منذ الثمانينات من "التوجيه" إلى خطة "إرشادية" تحترم المبادرة وإبداع القطاع الخاص، و ركزت الخطط التي تم تنفيذها في السنوات السابقة على توسيع القدرة الإنتاجية وتعبئة الموارد المطلوبة ، بينما في السنوات الأخيرة ، هدفت الترشيد الصناعي واستقرار الاقتصاد الكلي¹¹ ، إلى جعل الاقتصاد أكثر كفاءة وإنتاجية وهذا حسب الجدول الموضح:

جدول 3: أنظمة التنمية والخطط الاقتصادية الخمس في كوريا الجنوبية

نظم التنمية	التصنيع بقيادة الحكومة 1962	التصنيع بقيادة الحكومة 1982	التحول إلى نمو يقوده السوق 1993
الخطط الرئيسية	خطط خماسية (من الأول إلى الرابع)	خطط خماسية (من الخامس إلى السادس)	خطة "الاقتصاد الجديد" (السابع)
الملامح الرئيسية للخطط	تعبئة وتخصيص الموارد الوطنية	الترشيد وإعادة الهيكلة	مشاركة القطاع الخاص في التخطيط الحكومي
تركيز السياسات الحكومية	ترويج التصدير ، والصناعات الثقيلة والكيميائية، وصناعة المحركات	تعزيز القدرة التنافسية الصناعية	العالمية و التحرير الاقتصادي
الأهداف الرئيسية للسياسات المالية	دعم التصنيع ، تعزيز القدرات التنافسية	استعادة الحكومة المالية ، أولويات التعليم و الرفاه الاجتماعي	تعزيز القدرة التنافسية الصناعية ، أولويات القطاعات الاقتصادية

المصدر: UNCTAD: adapted from

ثانيا: الدروس المستخلصة من المعجزة الصناعية لكوريا الجنوبية:

يشار إلى كوريا الجنوبية، بالمعجزة الاقتصادية، فقد شهد العالم ولادة جديدة لدولة نامية دمرتها الحرب ، والتي انتهجت سياسة تصنيعية، جعلت العالم يضطر لدراساتها لمعرفة ما هي الدروس المستخلصة من تجربة التصنيع الكورية؟ ولمعرفة الاجابات لابد من الاجابة على الاسئلة التالية:

"هل كانت سياسة التصنيع في كوريا الجنوبية موجهة نحو الخارج أم حمائية؟

اقترحت كوريا الجنوبية سياسة ترويج صادرات موجهة نحو الخارج ، في حين اقترحت سياسة حماية الاستيراد الحمائية.

-هل كانت كوريا الجنوبية تقوده الحكومة أو صديقة للسوق؟

اتجاه الاقتصاد الكوري الجنوبي تقوده الحكومة ، أما استخدام القطاع الخاص كان كأداة للاستثمار، ودور مجالس الأعمال المقترح أنتجه سياسة الصديق للسوق.

-هل كان النمو الاقتصادي الكوري العام الكوري كبيرا أو القطاع الخاص- والإنتاجية؟

أثارت هذه القضية الكثير من الجدل حول إنتاجية العامل الكلي في كوريا TFP، الذين جادلوا أن كوريا أثبتت أن تراكم TFP، يمكن أن يؤدي إلى النمو السريع يميل إلى التأكيد علما انخفاض TFP¹² ، في حين أن أولئك الذين أكدوا على دور القطاع الخاص أدى الى تراكم نسب عالية TFP، حتى عندما تم الاتفاق على أن الحكومة الكورية تدخلت في النمو .

-هل التدخل الحكومي لكوريا الجنوبية يستند إلى قوانين أو تقديري؟.

في النقاش حول دور تدخل الدولة ، هناك من يرى أن السياسات الاقتصادية الكورية متوافقة مع السوق، فألغت عمليات الاستهداف الصناعي والتجارة الخارجية بعضها البعض بطرق جعلت كوريا تنصرف مثل الاقتصاد الحر، كما رأينا أعلاه في نظرة عامة موجزة عن النمو الاقتصادي الكوري ، مع نمو دخل الفرد

وتزايد تعقيد الاقتصاد ، واستجابت الحكومة بالانسحاب من العديد من تدخلاتها المستهدفة المحددة لصالح فرض ضوابط كلية أكثر عمومية على الاقتصاد.

وكما يشير بيركنز (1997) ، فإن جميع جوانب الخلافات الرئيسية المحيطة بالنمو الاقتصادي الكوري كانت ، إلى حد ما ، صحيحة جزئياً، لكن لا توجد رؤية واحدة صحيحة لكل فترات تجربة التطوير الكورية¹³، كان الاقتصاد الكوري والسياسة الاقتصادية في النصف الأول من التسعينيات مختلفين تمامًا عما كان عليه في الستينيات والسبعينيات.

3- الأحداث الصناعية المختارة في الاقتصاد الكوري الجنوبي:

سيتم عرض أهم المراحل التي أحدثتها حكومة كوريا الجنوبية، وهي متمثلة فيما يلي:

الفترة 1945 : التحرير من الحكم الاستعماري الياباني.

الفترة 1948 : تأسيس جمهورية كوريا.

الفترة 1950-1953 : الحرب الكورية.

الفترة 1960-1965 : الإعلان عن أول خطوة رئيسية في إصلاح السياسات التجارية والتوسع المستمر في حوافز التصدير

الفترة 1961 : تأميم البنوك التجارية.

الفترة 1964 : انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية.

الفترة 1965 : توحيد أسعار الصرف ؛ والانتقال إلى سعر الفائدة الحقيقي الإيجابي للبنوك التجارية.

الفترة 1967 : انضمت كوريا إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ؛ تم تحرير نظام الاستيراد من خلال التحول من القائمة الإيجابية إلى نظام القوائم السلبية.

الفترة 1972 : أزمة الديون المحلية الأولى ؛ قرار الطوارئ الرئاسي يضع وقفًا لمدة ثلاث سنوات على سداد ديون الشركات لمقرضي السوق.

الفترة 1973 : الحكومة تطلق حملة لصناعة الكيماويات الثقيلة (HCI).

الفترة 1979 : أعلنت الحكومة "برنامج الاستقرار الشامل" ، والذي إنتهى في محرك HCI.

الفترة 1980 : انخفاض كبير في قيمة العملة¹⁴ ؛ التوسع في عملية تحرير التجارة ، بما في ذلك خطة تخفيض التعريفات الجمركية المتعددة السنوات.

الفترة 1980 : "ترشيد" الصناعات و المشاكل المالية.

الفترة 1983 : خصخصة البنوك التجارية¹⁵.

الفترة 1988 : تحرير سعر الفائدة .

الفترة 1989 : بدأ تحرير المعاملات المالية الدولية ، بما في ذلك سعر صرف أكثر تحديداً للسوق.

الفترة 1993 : الحكومة تعلن "خطة 100 يوم للاقتصاد الجديد".

الفترة 1994 : خرجت كوريا من كونها مستفيدة من اقتراض البنك الدولي¹⁶.

الفترة 1996 : انضمام كوريا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ديسمبر، تحرير الالتزامات المالية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة، والواقع أن اختلاف تطور أداء التصنيع في الجزائر وكوريا الجنوبية خلال الخمسين عاما يوصف بالفعل بالغز، هذا لأن البلدين دخلا عملية التصنيع بإمكانات متقاربة، بل إن إلى حد كبير، فقد الإمكانيات الجزائرية كانت أعلى في كثير من الأحوال، كما أن السياسات المتبعة في كلا

البلدين كانت متشابهة ظاهريا، تبنت كل من الجزائر وكوريا الجنوبية سياسات قائمة علي تدخل الدولة في عملية التصنيع، ولكن عند تقييم نتائج التنمية نجد أن كوريا حققت نموا مرتفعا ومتسارعا بينما تعثرت عملية النمو الاقتصادي في الجزائر، بالرغم من أن الجزائر بلد شاسع وغني بالموارد الطبيعية، فإنه لم ينجح في الاستفادة من إمكانية حصوله على مستوى معيشة أفضل من إقلاعه الاقتصادي، بل على العكس، في عام 1960 كان للجزائر دخل للفرد كان أعلى بنسبة 60 % بعد ثلاثين عاما، تجاوزت كوريا الجنوبية الجزائر بنسبة 7 % وهو ما يمثل زيادة بنسبة 67 % على النقيض من الجزائر، كوريا الجنوبية بلد صغير يتمتع بموارد طبيعية قليلة، لكن حيث تجاوز الأداء الاقتصادي تلك الجزائر، على الرغم من أن الجزائر استفادت بشكل جيد من عائدات النفط الكبيرة منذ منتصف الستينيات ، إلا أن التجربة الصناعية الجزائرية غالبا ما تعتبر فاشلة على الرغم من الجهود الاستثمارية الاستثنائية في البنى التحتية والصناعات الثقيلة منذ استقلال.

في ضوء ما تم عرضه في هذه الدراسة، ولكون الدراسة تهدف إلى الاستفادة الجزائرية من التجربة الصناعية النموية في كوريا الجنوبية، فالدراسة توصي بمجموعة من النقاط التي تعزز الاستفادة جزائريا من هذه التجربة التصنيعية الكورية الجنوبية الرائدة عالميا، وهي على النحو التالي:

- سياسة صناعية متكاملة موجهة نحو الخارج.

- معرفة الميزة النسبية المحتملة للتصنيع من خلال التجريب والمعايير الدولية.

- تعزيز بشكل إيجابي التجارب الناجحة من السياسات التصنيعية، والتخلص التدريجي من التجارب غير الناجحة من خلال تقديم مكافآت على أساس الأداء.

- دراسة منهجية ما يجب القيام به ملئ الميزات المفقودة في سلسلة القيمة المحلية وترقية سلم الجودة ، وبذل جهود متضافرة من أجل الهدف من التنافسية الدولية منذ البداية.

- اتخاذ التدابير اتجاه المخاطر الاستراتيجية ، و التحديات التي تترتب على تراكم المهارات ، واقتصادات الحجم ، والاستثمارات التكميلية ضد إمكانية الاستغلال الغير الكافية، والعجز المالي.
- انتهاج السياسة الصناعية الموجهة نحو الداخل.
- تعزيز الصناعات السابقة التي من خلالها يتم تبني سياسة التصنيع المحلي المنسق.
- الاحتفاظ بملكية التصنيع الموجه للتصدير، وتطوير قدراتها تدريجيا لإضافة القيمة وإدارة المخاطر، حتى وإن انتهجت السياسات من العالم الخارجي وتفاعلت معه بنشاط.
- انتهاج خطط للتنمية الاقتصادية لمدة معينة.
- تبني سياسة تصدير من خلال سياسة تعزيز الصادرات القوية.
- تبني برنامج الترويج الشامل للصادرات .
- الإعانات والحوافز الضريبية والحوافز الائتمانية والتعريفات الجمركية.
- تغيير جذري في اتجاهات السياسة الحكومية.
- انتهاج برنامج الاستقرار الاقتصادي الشامل مثل كوريا الجنوبية لسنة 1979.
- العمل على تبني سياسة الترشيد الصناعي، التحرير المالي، وفتح السوق.

الاحالات والمراجع:

- ¹-جونجي، سو، 2011، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي. المعهد الكوري للتنمية KDI ،جدة، المملكة العربية السعودية، ص 35.

²-الحسين، سعد، 2010، التجربة الكورية: من العالم النامي إلى العالم الأول (تقرير منشور)، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 20.

³-الشبي، باسمه، 2005، دور التعليم والتدريب في تطوير الموارد البشرية مع الإشارة الى تجربة كوريا الجنوبية، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، دائرة التنمية البشرية، العراق، 19.

⁴-الصوص، سمير، 2006، المعجزة الاقتصادية على نهر ال هان، الوكالة الكورية للتعاون الدولي، فلسطين: مكتب محافظة قلقيلية، ص 22.

⁵-عبدالني، سعيد، 2002، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد، العراق، ص 16.

⁶-نصار، محمد، 2012، التجارب التنموية لبعض الدول النامية أسباب نجاحها وكيفية الاستفادة منها ماليزيا - كوريا الجنوبية - البرازيل. ورقة عمل مقدمة لمساق دراسات تطبيقية في التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ص 22.

⁷-Adelman, I. (2007). From Aid Dependence to Aid Independence: South Korea. Comments at the Second Committee (Economic and Financial Committee)'s 62nd Session. *UN General Assembly*, October, p65

⁸-Amsden, A. H. (1992). *Asia's Next giant: South Korea and late industrialization*. Oxford University Press, p201.

⁹-Bae, J. and C. Rowley (2001). The Impact of Globalization on HRM: The Case of South Korea. *Journal of World Business*, 36(4), pp402-428.

¹⁰-Chibber, V. (1999). Building a Developmental State: the Korean case reconsidered. *Politics and Society*, 27, pp 309-346.

¹¹-Chung, H. (1980). United States and Japanese direct investment in Korea: A comparative study. *Hitotsubashi Journal of Economics*, 20(2), pp26-41.

¹²-Chung, Y.I, (2007). South Korea on the Fast Line Economic development and Capital Formation, Oxford university press, p48.

¹³-Doner, R. F., Ritchie, B. K., & Slater, D. (2005). Systemic vulnerability and the origins of developmental states: Northeast and Southeast Asia in comparative perspective. *International organization*, 59(02), pp 327-361.

¹⁴-Juang, H. (2003). President Roh Moo-hyun and the new Politics of South Korea. Asia Society, p67.

¹⁵-Kang, D. C. (2002). *Crony capitalism: Corruption and development in South Korea and the Philippines*. Cambridge University Press, p75.

¹⁶-Kim, K.J (2012). The study of urban form in South Korea. *Urban Morphology*, 16(2), pp 149-164.